

وُشْر

# أخبـار مصر





## رئيس الوزراء يبحث سبل تعميق صناعة الأدوية وزيادة التصدير

( اقتصاد . اليوم السابع )

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً اليوم الثلاثاء؛ لبحث سبل تعميق صناعة الأدوية وزيادة التصدير، وذلك بحضور المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة، واللواء طبيب بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، والدكتور تامر عصام، رئيس هيئة الدواء المصرية، والمهندس محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، والدكتور جمال الليثي، رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، والدكتور أحمد سعفان، رئيس قطاع الطب العلاجي بوزارة الصحة، و دعاء سليمة، المشرف على مركز تحديث الصناعة، وأعضاء الغرفة.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع قائلاً: نلتقي اليوم مع غرفة صناعة الأدوية، وذلك في إطار حرصنا على الاجتماع بصورة مستمرة مع غرف الصناعات المختلفة، بحضور رئيس اتحاد الصناعات، ووزير التجارة والصناعة؛ بهدف دفع هذه القطاعات والنظر في الرؤى المختلفة، للعمل على الوصول إلى قرارات تسهم في تعميق التصنيع المحلي، وزيادة حجم الصادرات، مؤكداً: "نحن مستعدون لإعطاء أي حوافز لتصنيع المواد الخام في قطاع الدواء".

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع استعرض رؤية غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية للتحديات التي تواجه القطاع الدوائي في مصر، ومقترحات سبل حلها، والمتضمنة مقترحات تعميق صناعة الدواء محلياً مثل صناعة الخامات، والمستحضرات الحيوية، وأدوية السرطان والهرمونات وألبان الأطفال، وغيرها من الصناعات، بما يقلل من الفاتورة الاستيرادية.

وذكر المتحدث الرسمي، أن الاجتماع ناقش أيضاً عدداً من الحوافز والمقترحات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمركية للآلات والمعدات والأجهزة المشتراة بغرض الإنتاج أو الاستخدام، وكذا سبل توطین صناعة المواد الخام الفعالة في صناعة الدواء، في ظل تنامي سوق المواد الخام الفعالة العالمية، مع الأخذ في الاعتبار نماذج دولية نجحت في توطین تلك الصناعة.

وأشار المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء إلى أن الاجتماع تطرق أيضاً إلى خارطة الطريق المقترحة لتوطین صناعة المواد الفعالة، وما تتضمنه الاستراتيجية العامة لصناعة المواد الفعالة، التي تستهدف التركيز على مجموعات معينة من المواد الفعالة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لخلق ميزة تنافسية للصناعة الوطنية، وكذا ما تتمتع به الدولة المصرية من وجود قاعدة صناعية دوائية مصرية تعد الأقوى والأكبر في القارة، مع وجود إمكانيات وطاقات بشرية في قطاع صناعة الدواء من الممكن تعظيم الاستفادة منها في هذه الصناعة، وأكد المتحدث الرسمي أن الاجتماع ناقش أيضاً عدداً من الحوافز المقترحة لتوطین تلك الصناعة.

## مصر: حبس ضابط و3 محامين بتهم "الإرهاب" بسبب تأييدهم الطنطاوي

( سياسية . العربي الجديد )

قالت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني)، اليوم الثلاثاء، إن نيابة أمن الدولة العليا قررت حبس ضابط شرطة يدعى عمرو علي عطية لمدة 15 يوماً احتياطياً، على ذمة القضية رقم 2023 لسنة 2023 (حصر أمن دولة)، على خلفية تأييده إلكترونياً المرشح الرئاسي المحتمل أحمد الطنطاوي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وألقي القبض على عطية من منزله، في 30 أغسطس/ آب الماضي، بسبب تعليقه على منشور في صفحة الطنطاوي، قال فيه: "أنا معاك وعايز اشتغل معاك لما تبقى رئيس"، مرفقاً بالتعليق صورته وهو يرتدي الزي الشرطي.

وأشارت الجبهة إلى التحقيق مع عطية أمام نيابة أمن الدولة، في 31 أغسطس، إذ وجهت له اتهامات بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي". وقررت النيابة حبسه على ذمة القضية مع مراعاة التجديد له.

كذلك رصدت الجبهة التحقيق مع المحامين: محمد إبراهيم، ومحمد السيد، وسيد خضر، بوصفهم من أعضاء الحملة الانتخابية للطنطاوي. وألقي القبض على المحامين الثلاثة أثناء استقلالهم سيارة أجرة (تاكسي) في منطقة حدائق القبة بالقاهرة، في 4 أيلول/سبتمبر الجاري.

وحققت نيابة أمن الدولة مع المحامين، في 6 سبتمبر، على ذمة القضية 2124 لسنة 2023 (حصر أمن دولة)، وقررت حبسهم 15 يوماً احتياطياً مع مراعاة التجديد لهم، بدعوى اتهامهم بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي".

## الحكومة المصرية تتجه لبيع جزء من حصتها في أكبر شركة اتصالات

( اقتصاد . العربي الجديد )

تدرس وزارة المالية بيع حصة جديدة من "المصرية للاتصالات"، في الوقت الذي تستمر فيه مفاوضاتها لبيع جزء من حصتها في "فودافون مصر" أو كلها.

وتبلغ حصة وزارة المالية في "المصرية للاتصالات" نحو 70% من أسهم الشركة بعدما طرحت في مايو/أيار الماضي 10% من حصتها للبيع بنحو 3.75 مليارات جنيه (نحو 121 مليون دولار).

وقالت مصادر مطلعة لصحيفة "البورصة" المحلية الاقتصادية إن الوزارة تبحث حالياً في إمكانية بيع حصة تراوح بين 10% و15% من الشركة.

وأكدت المصادر أن بيع حصة إضافية من الشركة لن يؤثر على مجريات صفقة بيع مساهمة "المصرية للاتصالات" في شركة فودافون مصر والتي تمتلك بها حصة تصل إلى 45%، فيما تؤول باقي الشركة إلى "فوداكوم الجنوب أفريقية".

وتابعت المصادر أن حسم صفقة استحواذ جهاز قطر للاستثمار (الصندوق السيادي) على فودافون ستتم خلال شهرين، ولكن لا تزال النسبة المستهدفة محل نقاش بين الطرفين وهي السبب وراء تأجيل التنفيذ.

وأشارت إلى أن الصندوق، وفقاً للصحيفة ذاتها، يرغب في الاستحواذ على كامل الحصة، فيما ترغب الحكومة

ممثلة في الشركة المصرية للاتصالات في التخارج من 25% فقط والاحتفاظ بنحو 20% من "فودافون مصر".  
وقالت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، في وقت سابق من الأسبوع الجاري، إن الحكومة تستهدف جمع ما بين 4 و5 مليارات دولار من برنامج الطروحات الحكومية حتى نهاية العام المالي الحالي 2024/2023.  
وينتهي العام المالي في 30 يونيو/حزيران 2024، علما أنه بدأ في أول يوليو/تموز 2023.

ويتعين على مصر سداد 15.1 مليار دولار أخرى من مدفوعات الديون قصيرة وطويلة الأجل خلال النصف الثاني من العام الحالي، تليها 46.3 مليار دولار أخرى على المدى متوسط وطويل السداد خلال عامي 2024 و2025، بحسب بيانات البنك المركزي.

وتواجه مصر فجوة تمويلية قدرها 17 مليار دولار بين عامي 2023 و2026، وفقا لصندوق النقد الدولي، بينما ارتفع الدين الخارجي للبلاد إلى 165.4 مليار دولار بنهاية مارس/آذار 2023، وتمويلا متوقعا من صندوق النقد الدولي بقيمة 700 مليون دولار في إطار اتفاق القرض في حال إتمام إدارة الصندوق المراجعة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة.

تعويم مرتقب للجنيه

في السياق، قال معهد التمويل الدولي إن الجنيه المصري مقوم حاليا بأعلى من قيمته الحقيقية بنسبة 10%.  
وتوقع التحليل الصادر عن المعهد، وفقا لنشرة "إنتربرايز" الاقتصادية المحلية، اليوم الثلاثاء، أن هذا الفارق في السعر قد يتسع إلى 20% بحلول نهاية عام 2024.

ويدور سعر الصرف الرسمي للجنيه مقابل الدولار حول 30.96 جنيها منذ مارس/آذار الماضي بينما يزيد سعر الصرف بالسوق الموازية حاليا بنحو 30% عن السعر الرسمي، وفقا للمعهد.  
وأكد المعهد أن أحد الحلول لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي هو التعويم الكامل للجنيه ووقف التحكم بسعر الصرف.

وتعرضت المالية العامة في مصر على مدى السنوات الثلاث الماضية لضغوط كبيرة، في ظل نقص مستمر في العملة الأجنبية، مصحوب بزيادة حادة في المعروض النقدي من العملة المصرية، ما دفع معدل التضخم الأساسي بالبلاد إلى الارتفاع فوق 40%.

وتعثر قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار، كان قد وافق عليه صندوق النقد الدولي في ديسمبر/كانون الأول، بسبب بطء الوتيرة التي تتحرك بها مصر في بيع أصول الدولة واعتماد سعر صرف مرن.

## السياسي يلتقي قادة القوات المسلحة ويوجه بتقديم كافة أشكال الدعم الإنساني للأشقاء بالمغرب وليبيا

(أمني وعسكري . رئاسة الجمهورية )

- السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة يلتقي صباح اليوم بعدد من قادة القوات المسلحة
- السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي يتقدم بخالص التعازي باسمه واسم الشعب المصري في ضحايا الكارثة الإنسانية في المغرب وليبيا.
- إعلان الحداد ثلاثة أيام في جمهورية مصر العربية تضامناً مع الأشقاء في المغرب وليبيا، في ضحايا الكارثة الإنسانية الناتجة عن الزلزال في المغرب والإعصار في ليبيا.
- السيد الرئيس يوجه القوات المسلحة بتقديم الدعم الفوري والإغاثة الإنسانية، جواً وبحراً، للأشقاء في ليبيا والمغرب.
- السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي يوجه القوات المسلحة بتقديم كافة أشكال الدعم الإنساني، من أطقم إغاثة ومعدات إنقاذ ومعسكرات إيواء للمتضررين، بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات الليبية والمغربية.
- السيد الرئيس يؤكد تضامن مصر الكامل ووقوفها بجانب الأشقاء في المغرب وليبيا.

## تنفيذاً لتوجيهات الرئيس.. رئيس الأركان يصل ليبيا لتقديم الإغاثة العاجلة

( سياسية . أخبار اليوم )

نفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلح، وانطلاقاً من دعم وتضامن جمهورية مصر العربية تجاه الشعب الليبي الشقيق في كافة المحن والأزمات، وصل اليوم إلى دولة ليبيا الشقيقة وفد عسكري مصري برئاسة الفريق أسامة عسكر رئيس أركان حرب القوات المسلحة للتنسيق على سبل تقديم كافة أوجه الدعم اللوجستي والإغاثة الإنسانية العاجلة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات الليبية المختصة وفقاً لاحتياجاتها لمواجهة التداعيات المترتبة على الإعصار مع فتح جسر جوى لنقل الدعم اللوجستي يبدأ بإيفاد (3) طائرة عسكرية تحمل على متنها مواد طبية وغذائية و(25) طاقم إنقاذ مزود بكافة المعدات الفنية اللازمة إضافة إلى طائرة أخرى لتنفيذ أعمال الإخلاء الطبي للشهداء والمصابين. وإذ تؤكد القوات المسلحة على تسخير كافة إمكانياتها للوقوف مع الأشقاء في هذه الظروف الصعبة ، تتقدم بخالص التعازي في ضحايا الكارثة الإنسانية وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

## سفير مصر في روما يستعرض مشروعات قناة السويس في التلفزيون الإيطالي

( اقتصاد . المصري اليوم )

تواصل القنوات التليفزيونية الإيطالية استضافة السفير بسام راضي، سفير مصر في روما، من خلال سلسلة حلقات مخصصة لشرح مشروعات التنمية غير المسبوقة في مصر بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي. وتناول بسام راضي بالشرح التفصيلي الدقيق في أحدث ظهور له في البرنامج الإيطالي Donna di Parole ما طرأ على قناة السويس من مشروعات تطوير بداية من افتتاح قناة السويس الجديدة وحتى الآن حتى وصلت إيرادات القناة مؤخرًا لحوالي 9.5 مليار دولار سنويًا كرقم قياسي غير مسبوق في تاريخ القناة منذ إنشائها عام 1869 ومقارنة بنصف هذا الإيراد قبل عام 2015.

وأوضح بسام راضي أن حجم البضائع العابرة للقناة وصل إلى حوالي مليار ونصف طن بضائع تمثل حوالي 12% من حركة الملاحة التجارية العالمية، مشيرًا إلى أن نسبة 40% من حركة التجارة البحرية الإيطالية تمر عبر قناة السويس.

وأوضح بسام راضي أن القناة حققت تلك الأرقام القياسية لعدة أسباب ومنها حفر قناة السويس الجديدة في زمن قياسي والتي تعد ضمن أهم العوامل التي أدت لتلك الطفرة النوعية في نشاط قناة السويس، مشيرًا إلى أن الخدمات التي تقدمها القناة للسفن المارة كانت عاملاً هاماً أيضاً، بالإضافة لتخفيض زمن رحلات عبور قوافل السفن والذي أصبح 11 ساعة فقط بدل من 22 ساعة، فضلاً عن زيادة قدرة القناة على عبور عدد أكبر من السفن وبأحمال عملاقة.

واستعرض بسام راضي توجيهات الرئيس السيسي خلال السنوات الماضية فيما يخص استراتيجية تطوير قناة السويس وأهمها تطوير المجرى الملاحي، وتوسعة وإنشاء جراجات تلجأ إليها السفن لإصلاح أعطالها دون التأثير على مرور السفن، وزيادة عمق القناة لتصل إلى 24 متراً، وكذلك تطوير القطاع الجنوبي للقناة، ومنطقة البحيرات، والتحول الرقمي، ورفع قدرات الكوادر الفنية، وأكد بسام راضي أن هيئة قناة السويس برئاسة الفريق أسامة ربيع تنفق على كل تلك مشاريعها الخاصة بالتطوير والتحديث من ميزانيتها المعلنة وبالعملة المحلية بالجنيه المصري ولا تحمل الدولة أي أعباء إضافية، ويكون العائد دائماً بالعمل الأجنبية لدعم الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي.

وأشار بسام راضي أن قناة السويس كذلك تواكب الاتجاه العالمي في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث مع حرص قناة السويس على الوفاء بالالتزامات البيئية للحفاظ على البيئة البحرية طبقاً للخطة القومية لمكافحة التلوث بالتعاون مع وزارة البيئة.

واختتم بسام راضي اللقاء بالتأكيد على أن التطوير المستمر لقناة السويس كمر مائي استراتيجي تقدمه مصر للعالم وللإنسانية وأن القناة هي جزء هام من تاريخ مصر وشريان السلام والرخاء.

## وزيرة البيئة تشهد جلسة عرض فرص الاستثمار المناخي في مصر

( اقتصاد . الأهرام )

شهدت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة جلسة "عرض فرص الاستثمار الرئيسية في المناخ والبيئة في مصر"، والتي تم انعقادها ضمن فعاليات المنتدى البيئي والمناخي، والذي قام الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بافتتاحه اليوم الثلاثاء.

حيث ركزت الجلسة على عرض فرص الاستثمار في الحلول المتوافقة مع المناخ والبيئة في قطاعات الزراعة

المستدامة وإنتاج الغذاء، وإدارة المخلفات، والطاقة المتجددة، والسياحة البيئية، والصناعات القائمة على أساس حيوي في مصر على نطاق صغير وكبير، وتتميز الفرص الاستثمارية المقدمة بالربحية والأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الإيجابي الواسع، كما سلطت الجلسة الضوء على اتجاهات السوق ومزايا الأعمال.

وخلال الجلسة استعرض الدكتور أحمد حزين رئيس قسم الصناعة المستدامة بشركة كيمونكس مصر للاستشارات فرص الاستثمار الحقيقية التي تتيح تنافسية كبيرة للدولة المصرية، إلى جانب طرح فرص عمل خضراء واستدامة الموارد، موضحاً أن مفهوم الاستثمار في مجال البيئة والمناخ يشير إلى الاستثمارات التي تحسن العائد البيئي وأكثر قدرة على التعامل مع آثار تغير المناخ، ومنها إدارة المخلفات، وإعادة التدوير، الاستثمار في الغذاء المستدام، الطاقة المتجددة، الاقتصاد المبنى على الأساس الحيوي، وسائل النقل المستدام، وأنظمة المياه، بالإضافة إلى كفاءة الطاقة في قطاع الصناعة، والسياحة البيئية، بحيث تتيح تلك الفرص التنافس مع الواردات وفتح أسواق التصدير، خاصة مع تزايد الاهتمام بالتمويلات الخضراء، التي توفر فرص عمل وتمكين المرأة، وتقوم على الابتكار والإبداع.

ودل حزين بأحد أمثلة الاستثمار البيئي والمناخي على أرض الواقع، وهو الأسمدة المنتجة من المخلفات العضوية، بما يوفر منتجاً محلياً مهماً ويحل مشكلة إدارة المخلفات، ويقلل من استخدام الأسمدة الكيماوية التي تسبب انبعاثات كربونية، وتوفر فرص عمل. وأيضاً تجربة سخانات الشمسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO التي توفر عائداً للدولة ما يقرب من ٣٨٠ مليون دولار سنوياً.

وأشار إلى أن الاستثمار في البيئة والمناخ سيكون محركاً للاقتصاد العالمي، وهناك طلب متزايد على هذا النوع من الاستثمار، لذا بدأت مصر بعدد من المشروعات ومنها محطة الطاقة الشمسية "بنبان"، ومشروع إنتاج الغذاء باستخدام الطاقة الشمسية في مزارع دينا، ومحطة بحر البقر للمياه المعالجة، كما توجد في مصر ٣٠٠ شركة ناشئة تعمل في مجال الاستثمار البيئي والمناخي في ٥٦ قطاعاً فرعياً مرتبطاً بالبيئة المناخ وتستطيع التعامل مع التحديات الاقتصادية الصعبة.

ولفت أيضاً إلى أن قطاع التصنيع الغذائي والزراعي المستدام مجال استثمار واعد في مصر واستخدام التكنولوجيات الحديثة، ويساهم في زيادة الناتج المحلي، وخاصة النباتات العطرية، والأسمدة العضوية، والاستثمار في مجال النقل المبرد للمواد الغذائية والمحاصيل، والرّي بالتنقيط، والصوب الزراعية، وغيرها. وأضاف أن الاقتصاد المبنى على الأساس الحيوي الذي يقدم مدخلات كثيرة للصناعة في العالم، مثل الصناعات الدوائية، النسيج، مكسبات الطعم، الزيوت، الصبغات، البلاستيك. وهو مجال واعد في مصر التي تستورد بقيمة ٢ مليار دولار سنوياً مدخلات للاقتصاد الحيوي وأغلبها يمكن تصنيعه محلياً، وهناك تسارع كبير للتحرك نحو مجالات تحويل وسائل النقل للعمل بالكهرباء، ومجالات إعادة التدوير، ومجالات الرّي بالطاقة الشمسية، والتسخين الشمسي، وتحقيق كفاءة الطاقة للوصول إلى المعدلات العالمية، وأيضاً الاستثمار الخضراء في قطاع المياه، مثل تحلية المياه، ورقمنة شبكة توزيع المياه في المصانع وإعادة استخدام المياه، والرّي بالتنقيط، ومصر تحتاج إلى حزمة من الاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص بقوة لتعزيز الاستفادة من تلك القطاعات.

واستعرض حزين نماذج لاستثمارات حقيقية في مصر تم تطبيقها على أرض الواقع وساعدت في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق عائدات استثمارية ومنها الاستثمار في قطاع الزيوت البديلة، لإنتاج زيت الجوجوبا وإنتاج الأعلاف، باستثمارات تصل إلى ٢٦٦ مليون جنيه حيث يتم استخدامهم في إنتاج وقود البيوديزل ومنتجات التجميل، وهو سوق ينمو بشكل كبير، وفرصة جيدة لخلق تنافسية في هذا المجال، وله عوائد كثيرة منها دمج استخدام الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، والحد من التصحر وتقليل

ومن نماذج الاستثمارات الحقيقية أيضا على أرض مصر تدوير زيوت الطعام المستعملة لإنتاج غاز البيوديزل كبديل لوقود الديزل، والجيسرول كمدخل أساسى فى صناعة الأغذية والأدوية، ومستحضرات التجميل بإستثمارات تصل إلى ٩٢ مليون جنيه وهناك عدد من الشركات المصرية الرائدة فى هذا المجال، والعائد من ذلك تجنب ضرر بيئى كبير وتوفير منتجات مستدامة، وأيضا الاستثمار فى مجال إنتاج RDF كوقود بديل لاستخدام الفحم بمصانع الإسمنت وهو ما يساهم فى التخلص من البصمة الكربونية للفحم وتقليل استيراده، وأيضا الاستفادة من مخلفات الهدم والبناء، باستثمارات تصل الى ٩٣ مليون جنيه، حيث يمكن الاستفادة من استخدام تلك المخلفات فى إنتاج الاخشاب والمعادن، ومواد بناء. وغيرها من النماذج التى لها سوق وبورصة عالمية، مشيرا إلى أن وزارة البيئة وجهاز إدارة المخلفات تسعى لتذليل العقبات لإتاحة تلك الفرص الاستثمارية والتوسع فيها.

كما أشار الدكتور أحمد حزين الى الاستثمار فى مجال السياحة البيئية، والتي تعد من الاستثمارات الواعدة فى مصر، وتساعد على زيادة الدخل القومى حيث تدر ما يقرب من ٥ مليارات دولار، بتواجد مليون سائح، ومن أمثلة الاستثمار فى تلك المجال محمية ابو جالوم باستثمارات تصل إلى ٦٠ مليون جنيه، وتعمل وزارة البيئة على تنمية تلك السوق بعدد من المحميات الطبيعية بمصر.

وفى ختام الجلسة أكد حزين أن الاستثمار فى البيئة والمناخ ليس رفاهية بل هو جزء أساسى للحل وتطور وتنمية الأصول الطبيعية من الماء والطاقة والغذاء، موجهها الدعوة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص بهذه الفرص الاستثمارية المتنوعة والتي من شأنها جذب العملة الصعبة وتحسين الوضع البيئى، ووضع خطط مستقبلية، مشيرا إلى أهمية تضمين تلك الاستثمارات فى الصناديق والقطاع المصرفى، وعلى الجهات الحكومية التركيز على شركاء التنمية لتطوير تلك النوع من الاستثمارات وأساليب الإدارة والتشريعات، وتسريع وتيرة العمل.